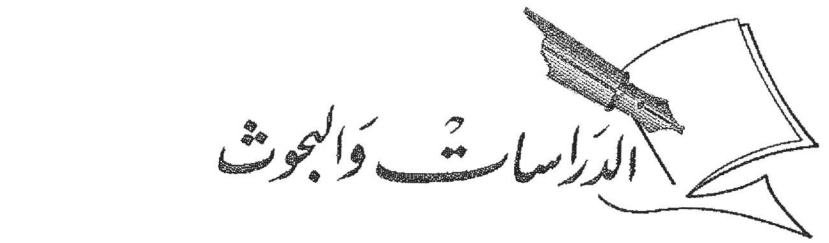

الدور الإنساني للمدرسة في النظام الرأسمالي الجديد؟

د. علي أسعد وطفة

تشهد الأنظمة التربوية العالمية، منذ ثمانينات القرن الماضي حتى اليوم، نسقا متواترا من الإصلاحات التربوية التي تشكل في جوهرها استجابة موضوعية لمتطلبات الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي الجديد. وفي ظل هذه الإصلاحات التربوية المتعاقبة وجدت المدرسة نفسها في أحضان السوق الاقتصادي الرأسمالي تخضع لقوانينه وتتفاعل مع معطياته وتستجيب لمتطلباته، وهي في دائرة التجاوب مع النظام الاقتصادي الجديد بدأت تمارس

* باحث وأستاذ في جامعة الكويت.

* العمل الفني: الفنان شادي العيسمي

دورها الرأسمالي في نسق فعاليات تربوية ثلاثية الاتجاه، فهي في البداية، تقوم بتزويد السوق الاقتصادية بكفاءات قادرة على التكيف مع مختلف الظروف المتغيرة للحياة الاقتصادية الرأسمالية في عصر العولمة، ثم، تعمل بالتالي، أي في المرحلة الثانية، على بث ثقافة الاستهلاك بين المتعلمين وبناء الإنسان المستهلك بامتياز لتشجيع دورة الإنتاج الرأسمالية، وأخيرا، تعمل في المرحلة الثالثة من تطورها، على تحقيق الاندماج الكلي في آلية السوق الرأسمالية متحولة بذاتها إلى مؤسسة رأسمالية بنيوية بامتياز[1].

لقد كانت العلاقة التاريخية ما بين النظام الرأسمالي والمدرسة في الماضي علاقة إشكالية إذ لطالما حاولت المدرسة أن تنفلت من عقال هذه الرأسمالية المتوحشة لتمارس دورا ثقافيا إنسانيا يتجاوز حدود السوق وآليات اشتغاله، وقد حققت نجاحا كبيرا في مراحل تاريخية معينة وفي مناطق محددة من العالم، ولكن النظام الرأسمالي لم يكف أبدا عن محاصرة المدرسة والعمل على توظيفها في خدمة دورته الرأسمالية، وقد عرفت هذه العلاقة بين المدرسة والنظام الرأسمالي أطوارا عديدة تتصف بطابع التشاكل والتعقيد والتغاير.

أما اليوم فإن النظام الرأسمالي الجديد المزهو بانتصاراته فيما بعد الحداثة يطالب المدرسة بتحقيق هدفين أساسيين: يتمثل الأول في إنتاج أناس مؤهلين جيدا لأداء أدوار رأسمالية تسويقية للنهوض بقدرات النظام الرأسمالي. بينما يتمثل الثاني في إنتاج طبقة عمالية بروليتارية قادرة على الوفاء بمتطلبات هذا النظام وتلبية احتياجاته[2]. ووفقا لهذا الدور الثنائي الجديد للمدرسة، يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين متضافرتين وظيفيا: في المرحلة الأولى يتم إخضاع المدرسة لمنطق الرأسمال وقانونياته الخاصة، أي، تعليم الأفراد وفقا لمتطلبات الحياة الرأسمالية المتغيرة عبر الزمان والمكان. وفي المرحلة الثانية تُطالب المدرسة بالعمل على إنتاج طبقة عاملة وتزويدها بالقدرة على إعادة إنتاج نفسها رأسماليا. وهذه الفعاليات لا تتم على نحو انسيابي، لقد قاومت المدرسة وما زالت تقاوم، وارتدت هذه المقاومة تاريخيا حلة الصراع الطبقي الذي اتخذ متراسا له بين جدرانها. وما زالت هذه المدرسة تصادم وتناضل للمحافظة على دورها الإنساني، ولكنها اليوم وفي دائرة هذا الصراع الطبقي تجد نفسها تحت قصف ثقيل لعولمة جارفة متوحشة لا تهادن تعمل على تفكيك المدرسة وتفريغها من مضامينها الإنسانية.

وإنه لمن المؤكد أن تاريخ تطور المدرسة لا ينفصل عن الصراع بين القوى الاجتماعية والسياسية، حيث كانت المدرسة ساحا للصراع الشرس بين أيديولوجيات فكرية وسياسية متضاربة متناقضة . وقد عرفت المدرسة تاريخيا ثلاث مراحل تاريخية متعاقبة في ظل النظام الرأسمالي :

في المرحلة الأولى، تمّ تأسيس المدرسة من قبل البرجوازية كمؤسسة تربوية منفصلة عن وظيفة الإنتاج الرأسمالي لأداء أدوار أيديولوجية ضد الإقطاع والبروليتاريا في آن واحد . حيث قامت بتحويل المدرسة إلى أداة أيديولوجية من أجل فرض هيمنة الثقافة البرجوازية في مجال العمل والحياة والإنتاج. والمدرسة في هذه المرحلة مطالبة إضافة إلى بث المعرفة العلمية بالعمل على بناء «مواطنين صالحين» يتمثلون الأخلاق البرجوازية، ويقاومون احتمال وجود ثقافة عمالية مستقلة.

وفي المرحلة الثانية، عهد إلى المدرسة بعملية تزويد النظام الرأسمالي باليد العاملة المؤهلة والكفاءات والخبرات العلمية الضرورية من أجل تطوير الصناعة وتنمية المؤسسات الرأسمالية. وفي هذه المرحلة لم تعد وظيفة المدرسة قاصرة على بث القيم البرجوازية حيث أصبحت معنية منذ اللحظة -إضافة إلى وظيفتها الأيديولوجية -بتطوير المعرفة العلمية الضرورية في عملية الإنتاج الرأسمالية حيث تؤدي دوراً اقتصادياً رأسمالياً يتميز بدرجة كبيرة من الوضوح.

وفي المرحلة الثالثة، بدأت عملية دمج المدرسة في العملية الإنتاجية وتحويلها إلى مؤسسة رأسمالية ترتبط جوهريا بعجلة الإنتاج الرأسمالي والصناعي. حيث بدأت المؤسسات الرأسمالية نشاطا واسعا لدمج المدرسة كليا في نسق الحياة الوظيفية للمجتمع الرأسمالي الصناعي وتلبية احتياجاته التربوية والاستهلاكية. وبعبارة أخرى بدأت المدرسة تتحول إلى أداة رأسمالية بوظائفها وبنيتها وأدوارها التربوية، وهذا ما يمكننا أن نطلق عليه رأسملة المدرسة[٢].

· المتطلبات التربوية الجديدة:

لقد أدت التحولات التكنولوجية والتقانية المتسارعة في ظل العولمة الرأسمالية الجديدة إلى تغير في متطلبات النظام الرأسمالي ،حيث اشتد الطلب الرأسمالي على القوى العاملة المرنة القادرة على التكيف في مختلف الظروف المتغيرة، والقادرة على تلبية حاجات الرأسمالية الجديدة . وقد فرض هذا الاحتياج الجديد

نمطا جديدا من التفاعل بين المدرسة والنظام الرأسمالي، فلم تعد الأولوية لعملية تحويل المعرفة والثقافة كما كان هو الحال في المدرسة التقليدية، حيث بدأ الاهتمام يُعطى لعملية بناء المرونة الوظيفية والقدرة على التكيف مع المستجدات الاقتصادية والتكنولوجية للعصر الجديد عن طريق التأهيل التربوي، وهنا بدأ التركيز على المهارات والمرونة والفاعلية والمبادرة، حيث احتل هذا الجانب مركز الصدارة والأولوية في المدرسة الرأسمالية المعاصرة التي بدأت تستجيب مباشرة للحاجات الاقتصادية والمهنية المباشرة للنظام الرأسمالي الجديد.

فالتحولات التي شهدتها القوى المنتجة أدت إلى تعديل النظام التربوي وفقا للمعايير الجديدة. ومما لا شك فيه أن ظهور التكنولوجيا الجديدة للمعلوماتية ووسائل الاتصال، وتطور إمكانية الفرد للعمل المشترك في الجماعة، فرض على المدرسة العمل على تعزيز القدرات على التكيف والاتصال والفاعلية.

ومما لاشك فيه أن النظام الصناعي القائم على التقسيم التايلوري التقليدي للعمل يمكنه أن يتوافق مع نظام تربوي يعتمد مبدأ الكفاءة والجدارة. ولكن الحال مختلف جدا اليوم عما كان عليه العهد التايلوري حيث يفرض النظام الرأسمالي القائم على النظام المدرسي ويطالبه بأن يحدث في ذاته منظومة من التحولات الجديدة تتوافق مع متطلبات الرأسمال الجديد وطبيعته الحداثية المتجددة. ووفقا لهذه الضرورة الرأسمالية الجديدة يجري الحديث عن عمليات وفعاليات تربوية جديدة تعمل على تزويد النظام الرأسمالي

الجديد باليد العاملة الماهرة المتكيفة والقادرة على التجاوب مع معطيات الإنتاج الرأسمالي والتكيف مع مختلف التحولات المستجدة في هذا النظام، وهذه العملية ليست سوى جزئية واحدة في نظام التغيرات والوظائف الجديدة التي تؤديها المدرسة وفقا للوضعيات الرأسمالية الجديدة[٤].

فالنظام الرأسمالي الجديد يعمل على تحقيق التوازن التربوي بين الوظائف المطلوبة وبين مستوى التأهيل، وهو يرفض تأهيلا تربويا يتجاوز حدود الوظائف المطلوبة في ميدان العمل والحياة الرأسمالية. ولا يأتي هذا الرفض لأن التأهيل العالي مكلف اقتصاديا بل لأن ذلك يؤدي إلى ضجر العمال ونفورهم وعدم ارتياحهم وهذا الأمر يرتبط بوضعية قوة العمل وطموحاتها وفاعليتها في ميدان العمل والإنتاج. ويمكن ملاحظة هذا الوضع في عملية تعميم التعليم في بعض المراحل ومن ثم العمل على تحديده في بعض المستويات لمنع ما يسمى بالتأهيل الزائد.

لقد أدت التحولات الراديكالية التي فرضها الرأسماليون على المدرسة إلى حرمانها من خاصة الاستقلال التربوية وأضعف دورها الإنساني الذي يتعلق ببناء الثقافة والمعايير والقيم، وهنا يمكن القول بأن المدرسة تتصدع تحت الضربات القوية لمعاول الرأسمالية الجديدة، حيث تفصل المدرسة عن سياقها الحضاري والإنساني من أجل التكيف لمتطلبات الرأسمال ومقتضياته. وهذا التحول الجديد في دور المدرسة ووظيفتها يشكل جوهر الإصلاحات التربوية الجارية خلال السنوات الأخيرة المنصرمة فالإصلاحات التربوية القائمة إصلاحات يفرضها النظام الرأسمالي ويعمل على دعمها وتعزيز مسارها. ويمكن القول في هذا السياق بأن فكرة الإصلاح الأساسية تقوم على تحقيق استقلال المدرسة عن السلطة السياسية المركزية وذلك من أجل إفساح المجال للمنطق الرأسمالي بالحضور والتقدم. ويمكن أن يلاحظ هذا الأمر في ولادة فروع دراسية جديدة متعددة الاتجاهات متوافقة مع الحاجات الجديدة للمجتمع الصناعي. لقد شكلت الإصلاحات التربوية في حقيقة الأمر قصفا تمهيديا لعولمة رأسمالية تسعى إلى تفكيك المدرسة وابتلاعها إشباعا لجشع الوحش الرأسمالي إلى القوة والثروة والسلطة، وعلى هذا النحو وفي دائرة هذا القصف الرأسمالي للمدرسة تتموضع الإصلاحات التربوية الجديدة التي تهدف إلى تحقيق مبدأ الإدارة اللامركزية، والاستقلال الذاتي، والتطوير المدرسي،

وتخفيف العبء المدرسي، ودمج المدرسة في سوق العمل والإنتاج، ومن ثم تحقيق مبدأ الدمج التقاني واحتواء التدفق المعلوماتي، وتحفيز التعليم، وتطوير القطاع الخاص، وهذه الإصلاحات جميعها تصب فيما يسمى اليوم برأسملة المدرسة أو تسويقها أو تحريرها وفي كل هذا وذاك يتجلى الوجه الأسطوري لعولمة رأسمالية متوحشة.

فالمدرسة -مدرسة اليوم- تتحول إلى مؤسسة تؤدي دورها ووظيفتها في خدمة الرأسمال الجديد أكثر من أي وقت مضى، وهي في سياق دورتها التربوية هذه تعمل اليوم على إنتاج وإعادة إنتاج رأسمال بشري يوظف في خدمة الحاجات المتنامية للصناعة الرأسمالية، وهي وفقا لهذا الدور بدأت تفقد دورها الثقافي والإنساني بوصفها مؤسسة منتجة للقيم والدلالات والمعاني، حيث يعمل النظام الرأسمالي ومن أجل المحافظة على قوته واستمراره على وضع برامج واستراتيجيات للإصلاح التربوي بالطريقة التي تجعل المدرسة أكثر قدرة على التجاوب والاستجابة مع متطلبات الرأسمالية الجديدة لتحقيق التوازن الرأسمالي المطلوب في العملية التربوية للمدرسة برمتها.

السياق الاقتصادي الجديد:

تشهد الحياة الاقتصادية الجديدة في المجتمعات الرأسمالية تطورات خاطفة وصاعقة في مختلف تجلياتها التربوية والإنسانية ويمكننا أن نميّز نسقا من السمات الأساسية التي تسم الأوضاع الاقتصادية الجديدة.

السمة الأولى، ارتباط الاقتصاد بالتقدم التكنولوجي: يرتبط الاقتصاد الجديد اليوم ارتباطا حيويا بالتقدم التقني والإبداع التكنولوجي، حيث تتراكم المعلومات والمعارف التي تؤدي بدورها إلى تسارع في إيقاعات التطور التكنولوجي، ويلاحظ في هذا السياق تنامي حدة التنافس الاقتصادي الذي يحرض عملية التسارع وزيادة النمو في معدلات الاستهلاك والإنتاج في مجال الحياة الاقتصادية عبر دورات متسارعة للسوق العالمية المتنامية. ويضاف إلى ذلك، كله بأن المناخ الاقتصادي الصناعي والتكنولوجي قد تحول إلى مناخ متفير غير مستقر وسديمي بصورة لم يسبق لها مثيلا في تاريخ الحياة الاقتصادية، حيث تقلصت القدرة على التنبؤ إلى حدودها الدنيا.

السمة الثانية: عدم استقرار سوق العمل، حيث يتسم السوق بطابع التغير السريع

وعدم الاستقرار في معدلات التوظيف. فالعمال والموظفون يجدون أنفسهم مكرهين على تغيير وظائفهم ومراكزهم الوظيفية باستمرار. حيث تتغير طبيعة العمل وماهيته، فمن جهة، هناك تنامي كبير في عدد المتخصصين في المعلوماتية والمهندسين والمتخصصين في الصيانة وإدارة شبكات الكمبيوتر. وهذا هو الجانب الأكثر تطورا في سوق العمل. ومن جهة ثانية، هناك تنامي كبير في الوظائف الثانوية التي لا تحتاج إلى أي تأهيل. ففي إحدى الدراسات التي أجرتها وزارة شؤون الموظفين في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة بين ١٩٩٨-٢٠٠٨، تبيّن أن أكثر الوظائف أهمية من حيث العدد كانت وظائف المدى القصير والمتعلقة بالتدريب المهني. ويلي هذه الفئة وظائف البائعين، والحراس، والمساعدين الطبيين، وموزعي المواد الغذائية (فهناك ٢٥٠٠٠٠ وظيفة جديدة في هذا القطاع فحسب). فسوق العمل هنا لا يتطلب كما يبدو تأهيلا عاليا يتعلق بهذه الوظائف بل اتساع في الطلب عليها كميا.

السمة الثالثة: وتتمثل في تخلي الدولة عن القيام بالخدمات العامة، فالقوى الاقتصادية تضغط على الدولة من أجل تقليص الضرائب. وهكذا فإن القطاع الاقتصادي يشهد حالة من التغاير وعدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ وازدواجية التأهيل المهني، وتنامي الأزمات التي تمتص المال العام (مثل الأزمة الاقتصادية التي بدأت عام ٢٠٠٨).

هذه الوضعيات الاقتصادية بما تنطوي عليه من أزمات وتوترات وانقطاعات ومفاجآت وتطورات تشكل مقدمات أساسية لإعادة النظر في السياسات التربوية القائمة وتوجيه القطاع التعليمي نحو غايات وأهداف وممارسات جديدة تتعلق بالطلب على الكفاءات والخبرات التي يقتضيها سوق العمل.

المدرسة في خدمة السوق:

من الطبيعي أن تتأثر المدرسة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة، فالأزمات الاقتصادية المتعاقبة والتحولات الرأسمالية المتواترة تنعكس مباشرة في وظيفة المؤسسات التربوية والتعليمية. فهناك اليوم من ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من الوظائف التي لا تحتاج إلى تأهيل عال، وهذا الوضع يعني أنه ليس مجديا اقتصاديا أن تقوم المؤسسات التعليمية بتكثيف التعليم وتقديم تعليم عالي للجميع. وهذا يعني أن السياسات التربوية بدأت تتجه إلى تقليص نفقات التعليم العام وهذا يؤدي في الغالب إلى تقليص نوعيته.

لقد بـيّن الخبراء (التربويـون) في عدد من المؤتمرات بأن البلدان الصناعية قد وصلت إلى الحد الأعلى الممكـن من تعميم التعليم وأن عـدد الطلاب في المدارس وصل حدّه الأقصى خلال السنوات الثلاثين الماضية.

لقد تغـير النظام المدرسـي القائم من الداخل والخارج حيث ركزت المدرسة خلال العقود الثلاثة الماضية على أهمية التطوير النوعـي للمدرسـة. والآن يعمـل النظـام الاقتصادي بمواصفاته الجديدة على تغيير المدرسة وفقا للمصالح الاقتصادية والحالة الأوروبية تمثل نموذجا واضحا لهذا الجانب الاقتصادي في وظيفة المدرسة.

في عـام ١٩٨٩ نشـرت المجموعـة الاقتصادية الصناعيـة الأوروبية (ERT، European Round Table) تقريرهـا الأول حـول التعليم وخلاصته الأساسية: أن التربيـة والتعليم يشـكلان استثمارا حيويا واستراتيجيـا من أجـل نجـاح المؤسسات الاقتصاديـة في المستقبل «ومن هذا المنطلق بـدأ التطـور التقني والصناعـي للشركات والمؤسسات الأوروبية يطالب أنظمة التعليم بتجديـد سريـع في المناهـج وفي مضامين العملية التعليميـة في المدارس والمؤسسات. وقـد أعلنـت هـذه المجموعـة بـأن تأثير الصناعة في التعليم محـدود ولاسيما فيما يتعلق بالمناهج والمضامـين، وأن المعلمين لا يمتلكون فهما كافيـا للأوضاع الاقتصادية ولقطاع الأعمـال ولمفهوم الريع الاقتصادي كمـا أنهـم لا يدركـون تنامـي الحاجات الاقتصاديـة للمرحلة الجديدة التي تتصف بالتدفق الاقتصادي[٥].

المرونة التربوية:

والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن تحقيق المواءمة بين نظـام التعليم والتأهيل وبين اقتصـاد سديمي متغير غـير مستقر يعـاني من عدم القدرة على التنبؤ بدرجة لم يسبق لها مثيـلا في التاريخ الاقتصادي؟ وغالبا مـا تكون الإجابة عن هـذا السؤال بالقـول: إن النقصـ في القدرة على ضبط هذه الفوضى يتطلب منـا التكيف مع هذه الوضعيـة. والكلمة المفتاح لهـذه الوضعية التوازن بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات هي المرونة «flexibilité».

فالعمال والخـبراء والعاملون في الحقل الصناعي والإنتاجي مطالبون اليوم بتطوير أنفسهـم والتكيف مـع أوضـاع اقتصادية وإنتاجيـة متغيرة باستمـرار. فالتكنولوجيا تتغير، والإنتاج يتغير، وبالتالي فإن الوظائف والمهمات تتغـير أيضا، وهـذا التغير يتسم بطابـع التسارع والاستمـرار، وبالتالي فإن التنافس يجعل الوظائف غير مستقرة ومتغيرة

بصورة دائمة. وهذه الدورات المتعاقبة من التغير والتغاير تقتضي إعادة التأهيل والتدريب والتدوير في الوظائف وهذا يكلف كثيرا من الوقت والمال. ووفقا لهذه الصورة فإن تأهيل العمال وفقا لمتطلبات الإنتاج الجديد وآلياته يمثل استثمارا ثقيل الوطأة وطويل الأمد ويؤخر العملية الإبداعية. إن تضاعف النفقات وزيادتها الناجم عن عملية التدوير في اليد العاملة والتكنولوجيا يجعل من التكاليف باهظة جدا. وينتج عن ذلك أن التكنولوجيا المستخدمة وتعقيدها المتنامي يجعل المعرفة أمرا في غاية الأهمية ويجعل التأهيل المهني مهما بدرجة لم يسبق لها مثيلا.

والسؤال أيضا كيف يمكن إيجاد الحلول لهذه المعضلة؟ هل يمكن حلّ المسألة عن طريق التعليم والتدريب مدى الحياة؟ ذلكم هو الحل الذي تقترحه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE[٦]. وتنطلق هذه الفكرة من أن الإعداد والتدريب للحياة المهنية لا يجب أن يكون نهائيا حيث يجب على العاملين متابعة تأهيلهم المهني مع مستجدات العمل والتطور خلال حياتهم المهنية بكاملها من أجل المحافظة على سوية إنتاجهم وقدرتهم على الاستمرار في وظائفهم. وهذا الأمر يتضمن ثلاثة أشياء: القدرة على التكيف Adaptabilité، والمسؤولية Responsabilisation، والحرية Dérégulation.

القدرة على التكيف:

في البداية يجب إعادة النظر في البرامج والمناهج التعليمية الأساسية من أجل رفع مستوى القدرات عند العمال في مواجهة الوضعيات المهنية المتغيرة راديكاليا. والأمر يتعلق - كما يوصي المجلس الأوروبي الموحد Conseil européen réuni في امستردام عام ١٩٩٧ - بتأكيد وتعزيز القدرات المهنية والاجتماعية وتكييف العمال بصورة أفضل من أجل سوق العمل، ومن هذا المنطلق توضع الأساليب والطرائق التربوية القائمة على تكديس المعارف في قفص الاتهام.

ووفقا لهذه الوضعية فإنه يتوجب على جميع العاملين أن يكونوا قد تعلموا وبصورة مسبقة تطوير قدراتهم وفقا لمعطيات التطور التكنولوجي وأن يكونوا قد تعلموا أيضا مبادئ التفاعل والتواصل بين الإنسان والآلة عبر الشاشات ولوحات التحكم. وهناك أيضا مسألة إدماج الميديا والوسائط التكنولوجية في المؤسسات المدرسية. وهنا يأتي التأكيد على أهمية غرس روح الابتكار المتعلقة بالتكنولوجيا الجديدة وتوظيفها

في خدمة التأهيل المهني على مدى الحياة. وذلك كله من أجل ضمان عملية تدوير وتجديد متسارع للمرونة المهنية القصوى للعاملين، وهؤلاء يتوجب عليهم استخدام الحواسيب والشبكة المعلوماتية من أجل تجديد معلوماتهم وخبراتهم من المهد إلى اللحد du berceau au tombeau. ويغدو من السهل الضغط على العاملين من أجل المحافظة على مستوى تأهيلهم المهني وقدرتهم على المنافسة في مجال اختصاصاتهم حتى أثناء عطلهم الأسبوعية وفي أوقات فراغهم وذلك بحثهم على استخدام الحواسيب والشبكات وهذا كله يؤدي إلى تنمية روح المسؤولية المهنية عند العاملين فيما يتعلق بخبراتهم ومستوى تأهيلهم.

عندما يصبح المواطن مستهلكا:

تمثل مسألة تنمية الاستهلاك وبناء الإنسان المستهلك القضية الأساسية في عصر العولمة والرأسمالية الليبرالية الجديدة، ولأن الطابع الاستهلاكي للمجتمع يمثل ضرورة اقتصادية للرأسمالية الجديدة فإن النظام الرأسمالي يؤكد على ضرورة قيام المؤسسات التعليمية بتنمية الجانب الاستهلاكي في شخصية المتعلمين.

لقد بينت الوقائع بأن الكابح الأساسي لنمو التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت هو من طبيعة سيكولوجية أكثر من كونه من طبيعة تقنية. فمنذ التسعينات بدأت اللجنة الأوروبية تشعر بالقلق حيث تبين لها بأن القارة الأوروبية تأخذ مكانا متدنيا جدا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات TIC قياسا إلى الدول الأخرى النشطة في هذا الميدان، وبينت هذه اللجنة أن الدول الأوروبية ستعاني كثيرا في هذا الميدان ما لم تستطع الأنظمة التربوية والتعليمية أن تواكب ما يحدث من تطورات متسارعة في هذا القطاع. وهذا يعني أنه إذا كان القطاع التربوي لا يوظف هذه التكنولوجيا فإن السوق الأوروبية سيكون متأخرا ومتخلفا في سوق المعلوماتية.

ففي القمة الأوروبية في ليسبون Sommet européen de Lisbonne عام ٢٠٠٠ فرض هذا السؤال نفسه بصورة رئيسية في المؤتمر: كيف يمكن تجاوز التأخر الأوروبي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات TIC كما في مجال التجارة الإلكترونية؟ وفي معرض الإجابة أجمع المؤتمرون على ضرورة الإدماج الشامل لتكنولوجيا المعلوماتية والاتصال في المؤسسات المدرسية والتعليمية.

تحرير المدرسة:

يعرف النظام العالمي الجديد بمفاهيمه الجديدة ولاسيما مفهوم التحرير Dérégulation الذي يأخذ مناحي متعددة أبرزها: تحرير التجارة، تحرير الصناعة، تحرير الاقتصاد، وتعني هذه الكلمة كسر الحواجز والحدود التي تعيق حركة الرأسمال الجديد أفقيا وعموديا ومنحه الحرية المطلقة للحركة والعمل وإفلاته من قبضة الدولة. ويبدو اليوم أن أحد المفاهيم الأكثر جدة يظهر إلى الوجود وهو تحرير المدرسة Dérégulation de l'école وهذا يعني كسر الحواجز والحدود بين السوق والمدرسة ومن ثم فصل المدرسة عن الدولة وعولمتها أي إخضاعها لقوانين السوق العالمية.

عندما يتم وضع الأهداف التربوية وبناؤها اليوم يطرح السؤال التالي نفسه: كيف يمكن تنظيم التعليم وإدارته كي يتم تحقيق هذه الأهداف؟ وبعبارة أخرى كيف يكون العمل من أجل تحقيق هذه الأهداف المحددة وإنجازها؟ ومن جديد سنجد الإجابة (من قبل الذين يهيمنون ويرسمون للمدرسة خططها وأهدافها) بأن هذا يكون بتحقيق مبدأ المرونة والحرية والمسؤولية.

وهذا يعني أنه لا يكفي للعاملين أن يكونوا مرنين متكيفين بل يجب على النظام التربوي نفسه أن يكون كذلك وأن يصل إلى درجة أكبر من المرونة والكفاءة والقدرة على التكيف والتجاوب.

فمنذ عام ١٩٨٩ أعلنت المجموعة الصناعية الأوروبية بأن الإدارة المدرسية تعاني من ضغوط وإكراهات وقيود بيروقراطية، وبالتالي فإن الممارسات الإدارية تتميز بالصلابة والتشدد وهذا يعيق الإدارات المدرسية من التكيف مع ضرورات التغير الناجمة عن التطور السريع للتقانة الحديثة وللصناعة العالمية[٧]. وهذا يتوافق مع توصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية Organisation de coopération et de développement économique، التي تؤكد على أهمية تكيف النظام المدرسي مع التقانة والتكنولوجيا، كما تركز على ضرورة توظيف الكفاءات والمهارات الخاصة بالتقانة والتكنولوجيا الاتصالية وامتلاك التجهيزات الضرورية المتعلقة بها. فاستقلال المدارس والمؤسسات التعليمية يسمح لها بأن تعقد شراكة حقيقية مع المؤسسات الإنتاجية. وبالتالي فإن هذه الشراكة تسمح لما يسمى

«بروح المؤسسة الاقتصادية l'esprit d'entreprise» بالدخول إلى هذه المدارس والمؤسسات التعليمية بنجاح وفعالية[٨].

وتجب الإشارة هنا إلى أن المرونة المطلوبة للعمالة لا يمكن أن تقف عند حدود مهنية واضحة المعالم. والمهم في هذا الأمر قبول الأنماط الجديدة التنظيمية للعمل والتي تتمثل في تدفق الإنتاج وانسيابيته، وفي العمل المستمر حتى في الليالي المظلمة وفق دوريات عمالية متعاقبة. وهذا كله يتطلب توليد حس المسؤولية عند العمال أي إقناع العمال بأن مصالحهم تتناغم مع مصالح العمل وأربابه.

استلاب المدرسة:

لقد أفرغت العولمة المؤسسة المدرسية الكلاسيكية من مضامينها وقيمها الإنسانية، وقد عفا الزمن على المدرسة التقليدية فأصبحت خارج السياق التاريخي لدورها الإنساني في عصر العولمة والميديا والاتصال[٩]. فالتربية تتم اليوم بصورة مختلفة عن ذي قبل إذ تحدث غالبا خارج جدران المدرسة والمؤسسات التعليمية الكلاسيكية، وهذا يفرض على المدرسة أن تكون أكثر انفتاحا ومرونة وقدرة على الإبداع والمشاركة في الفعالية الحضارية للمجتمعات الإنسانية في عصر العولمة[١٠].

فالتعليم الخاص يمارس دوراً كبيراً في تسويق المدرسة كما يقول الأنكلوساكسون. فالطلب على التأهيل مدى الحياة أصبح اليوم ضرورة عولمية حيث يتم التأكيد على المهارات والكفاءات الاقتصادية للأفراد. فالنفقات العالمية في مجال التربية تصل اليوم إلى أكثر من ٢٠٠ مليار دولار. وهذا يعني أن قطاع التربية يمثل اليوم مجالا اقتصاديا بالغ الخطورة والأهمية ولاسيما في زمن اللاستقرار الاقتصادي والأزمات الاقتصادية التي تواجه الحياة الإنسانية المعاصرة.

تتجه عملية بناء الصناعة التربوية في القرن الحادي والعشرين التي تتمثل في عمليات التوظيف والاستثمار والتسويق إلى ترسيخ وجودها عبر عملية الدمج في المؤسسات المدرسية. وهناك من يؤكد اليوم على وجود حملة واسعة لتخصيص التعليم العام بطريقة تضع هذا التعليم في مضمار السوق الاقتصادية وتخضعه لمبدأ التسويق الرأسمالي. وتتحرك هذه العملية تحت تأثير قناعة الآباء والأمهات اليوم بضعف إمكانية التعليم العام وعدم قدرته على مواكبة معطيات العصر ومتطلباته. ووفقا لذلك فإن الأسر التي تمتلك القدرة على تمويل تعليم أبنائها غالبا ما تتجه نحو المدارس الخاصة

أو ما يمكن أن يطلق عليه اليوم «التربية بيزنس» أي التربية التي تعد الأطفال للقيام بأدوار رجال الأعمال في المجتمع لاحقا.

ويصعب اليوم في حقيقة الأمر الحصول على تقديرات كلية في المستوى العالمي، ولكن من السهل أن نعرف أمورا كثيرة عن تطور الصناعة التربوية في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حيث قفزت الاستثمارات في التعليم إلى ٨٢ مليار دولار في عام ١٩٩٨ موزعة إلى ٢٤ مليار كمنتجات صناعية مدرسية، و٣٠ مليار خدمات مدرسية وتربوية، وأخيرا ٢٨ مليار دولار أنفقت على ميزانية المدارس[١١]. ويتضح أيضا عبر دراسات وإحصائيات في مختلف البلدان الصناعية أن المؤسسات التعليمية تتحول بطريقة متسارعة وهائلة إلى نوع من السوق الرأسمالية. لقد بينت دراسة إحصائية تزايد أعداد الطلاب الأمريكيين الذين يتابعون دروسهم عبر الإنترنت حيث وصل هذا ٢،٢ مليون في عام ٢٠٠٢، وهذه النسبة تعادل ١٥ من عدد الطلاب في الجامعات الأمريكية. وتتنبأ هذه الدراسة بأن عدد المسجلين في هذه الدروس سيكون قد وصل إلى ٨٥٪ في اللحظة الراهنة وبالطبع فإن هذه الدروس مأجورة حيث يتم الدفع عبر الإنترنت.

وإنه لمن المفرح حقا أن تكون خزائن المعرفة اليوم في متناول الجميع ولكن يجب ألا ننسى بأن هذه المعلومات ليست دائما مجانية وأن هذه المعلومات تطرح في الأسواق وأن من يريد الحصول عليها يتوجب عليه أن يدفع ثمنها.

وهناك اليوم سوق مهم جدا في حقل التعليم يتمثل في التعليم عن بعد: ويعمل هذا السوق الكبير على تقديم دروس ومحاضرات عبر الإنترنت من أجل التحضير لمختلف الامتحانات، حيث تشير الإحصائيات إلى انفجار في أعداد المنتسبين إلى هذا النوع من التعليم حيث قفزت الأرقام من ٥٠٠ ألف مستفيد إلى ٧٠٠ ألف خلال عقد واحد من الزمن في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها.

عولمة مدرسية:

ومهما يكن الأمر، فإن الفائدة الحقيقية للإنترنت، في مستوى التعليم المسوق، تبقى فعالة في مستوى بث المعلومات وإيصالها في أقصر وقت في مختلف أنحاء المعمورة. وهناك اليوم مؤسسات معنية بتحرير السوق العالمية إزاء الخدمات التربوية مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي.

ويسعى البنك الدولي اليوم إلى فتح أبواب التعليم العالي والثانوي على جشع القطاع الخاص. والحجة التي يتبناها

البنك العالمي هي أن البلدان النامية في أمس الحاجة للعناية بقطاع التعليم ومحو نسبة الأمية الكبيرة المتفشية فيها، وهذا يعني أن البنك لا يعطي لدعم التعليم العالي في هذه البلدان فيتركه لقمة سائغة للقطاع الخاص. ومن جهة أخرى يرفض البنك العالمي إلغاء ديون هذه البلدان المتفاقمة ويعمل على توجيه الإنفاق العام نحو التعليم الأساسي. أما في مستويات التعليم الأخرى غير الأساسية فيفضل البنك أن تكون من نصيب التعليم الخاص حيث يمكن تمويل هذا القطاع للقيام ببناء المؤسسات أو العمل على تحقيق إيرادات إضافية خاصة بهذا القطاع.

ففي يونيو (حزيران) عقد البنك الدولي ندوة في واشنطن في شركة التمويل الدولي (Société de Financement Internationale) وكان عنوانها واضحا: فرص الاستثمار في القطاع التربوي الخاص في البلدان النامية Opportunités d'investissement dans l'éducation privée dans les pays en développement. وقد قامت هذه الشركة على الأثر ببناء مؤسسة خاصة متخصصة بالمعلومات والمشاريع والدراسات الخاصة بتطوير الاستثمار الخاص في مجال التعليم في البلدان النامية وفقا لأعلى المستويات الممكنة. ويلاحظ في هذا السياق أن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية من أكبر الرعاة للتعليم في فانكوفر في كندا.

خلاصة: إن تكييف التعليم مع التوقعات الجديدة للقوى الصناعية والمالية الكبرى ينطوي على نتيجتين كارثيتين: تحويل المدرسة إلى أداة توضع في خدمة المنافسة الاقتصادية من جهة، وتعميق اللامساواة الاجتماعية في مجال الوصول إلى المعرفة من جهة أخرى.

وكما تدل المعطيات يتطور التعليم الحالي وفقا لمعايير السوق، وهو في سياق تطوره هذا يفقد طابعه المعرفي الإنساني أي التعليم الذي يمكنه أن يقدم رؤية للعالم وأن يمكن رواده من فهم وتمثل الدلالات والمعاني الإنسانية، أي هذا التعليم الذي يمكّن المتعلم من امتلاك المهارات الأساسية للاستمرار في الوجود واتخاذ المواقف الحية في مجال الحياة. فالمؤسسات المدرسية في ظل السوق تتعرض إلى أكبر درجة من درجات الاستغلال الرأسمالي المعاصر، وهي إضافة إلى ذلك تُجرد من أسلحتها وقدراتها التي كانت تعتمدها في النضال الثقافي من أجل تحقيق القيم الإنسانية. فالمدرسة في سياق

هذه الدورة الرأسمالية تتحول إلى مؤسسة منتجة لقيم العالم الرأسمالي وتصوراته الاجتماعية. وهي في صورتها الرأسمالية هذه تمارس دورها المؤلم في حرمان الشرائح الأوسع في المجتمع من إمكانيات التعليم الحقيقي، فهي تقدم تعليما محدود الكفاءة والإمكانية إلى أبناء العمال والمهمشين الذين يجب تحويلهم إلى قوة عاملة منتجة وإلى مادة خام في دورة الإنتاج الصناعي الجديدة للمجتمع الرأسمالي، وهي في الوقت نفسه تشجع بعض روادها من الطبقات العليا في المجتمع على استنفار طاقاتهم وقدراتهم العقلية والذهنية والإبداعية لتوظيفهم في مجال المنافسة العالمية في مستوى الإبداع العلمي في مختلف الاتجاهات.

وفي هذا السياق فإن عملية تحرير التعليم على مبدأ تحرير التجارة أي جعله حرا وخاصا وإخراجه من دائرة التقاليد وخارج سلطة الدولة، والعمل على خصخصة مختلف المؤسسات التعليمية في المجتمع عوامل تشكل التربة الخصبة التي تنمو فيها اللامساواة الاجتماعية والطبقية وتتحول بالتالي إلى نوع من اللامساواة إزاء المعرفة والمدرسة.

ووفقا لهذه التطورات الجديدة فإن المدرسة العامة الحكومية ستقتصر في تعليمها على الجوانب التي تحقق فقط نموا اقتصاديا في السوق العالمية وهذا هو ما تصرح به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية Organisation de coopération et de développement économique وهذا يعني أيضا بأن التعليم سيركز على الطلاب الذين يستطيعون في المستقبل أن يحققوا نجاحا إبداعيا في مجال الحياة الاقتصادية والعلمية وأنه سيهمل كليا مختلف الجوانب الثقافية والإنسانية التي ترتبط بالإنسان والوجود والمعاني.

الهوامش:

١- علي أسعد وطفة، التسويق الرأسمالي للمدرسة: النموذج الرأسمالي الجديد للتربية في زمن العولمة، التربية القطرية، العدد ١٦٣ السنة السادسة والثلاثون، ديسمبر ٢٠٠٧ (صص ٩٢-١٠٨).

٢- - انظر : علي أسعد وطفة، علم الاجتماع المدرسي: بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها، مكتبة الطالب، الكويت، ٢٠٠٣.

٣- علي أسعد وطفة، التسويق الرأسمالي للمدرسة: النموذج الرأسمالي الجديد للتربية في زمن العولمة، التربية القطرية، العدد ١٦٣ السنة السادسة والثلاثون، ديسمبر ٢٠٠٧ (صص ٩٢-١٠٨).